الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
يونيورسيتي إسلام انتارابغسا ملسيا

شرعية السلطة:
دراسة مقارنة بين المودودي والخميني

فيصل ناصر بن ماضي

بحث تكميلي لنيل متطلبات درجة الماجستير
في علوم الوحي والتراث (أصول الدين ومقارنة الأديان)

الجامعة الإسلامية العالمية
ماليزيا

نوفمبر ١٩٩٩

ملخص البحث

هذا البحث يعالج مفهوم شرعية السلطة بين المودودي -السنّي- والخميني -الشيعي. ولتحقيق الهدف الذي يرمى إليه البحث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي المقارن.

اتفق المسلمون على أن الخلافة أو الإمامة هي نيابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حراسة الدين وسياسة الدنيا. ومهما يكن من الأمر، فإن الشيعة الإثنى عشرية خالفوا جمهور المسلمين حين زعموا أن أئمتهم معصومون وموصون في خلافة النبي صلى لله عليه وسلم، وأن عندهم منـــزلة كمنـــزلة الأنبياء، وفي عصر الغيبة الكبرى قال الخميني برأي يخالف جمهور علماء الشيعة الإثني عشرية وهو أن الفقهاء العدول هم أصحاب القيادة العليا نيابة عن الإمام؛ لأنهم أوصياء الرسول صلى الله عليه وسلم من بعد الأئمة، ولهم ما للرسول وما للأنبياء، وإن كانوا غير معصومين. وهذا الاختلاف يؤدي إلى افتراق الشيعة الإثني عشرية عن أهل السنة والجماعة الذين يمثلون جمهور المسلمين في مسائل كثيرة تتعلق بشرعية السلطة. وذلك مثل: طبيعة السلطة، وشروط الحاكم أو الإمام، وكيف تكون شرعية السلطة.

واتضح من خلال البحث أن المودودي والخميني يختلفان في مفهوم شرعية السلطة ولا يمكن التوفيق بينهما بحال من الأحوال.

ABSTRACT

This study analyzes selected issues relating to *khilāfah*. It compares the views of two contemporary scholars; Āyatullāh Rūhullāh al-Mūsawī al-Khomeini and Sayyid Abu al-A'lā al-Mawdūdī on these issues. The reseacher used the comparative, analytic, descriptive and historical methodologies.

Muslim scholars agreed that the *Khilāfah* or *Imāmah* is a mission on behalf of the Prophet (Peace be upon him) to protect the religion and to manage the affairs of the state. However, the Shi'a Ithna ash'arite differ from the Ahl alsunnah, the muslim majority, on several issues regarding *Imāmah*. They claim that their *Imāms* are infallible and impeccable (*ma'sūmīn*) and have a status or rank like that of the Prophet.

On the other hand, *Imām Khomeini*, in contrast to other Ithna ashri'te scholars, maintains that in the absence of the *Imām* (the awaited twelfth *Imām*) the *fuqahā'* will act on his behalf. This is because the *fuqahā'* are the representative of the Prophet and the *Imām* though they are not infallible. This approach leads to many differences between the Shi'a Ithna ash'arite and the majority of Muslims who are Sunni. Thus, they differ for instance in the nature of the power or government, the characteristics of the leader or *Imām* and the legitimacy of power.

Differences between the shiite and the Sunnites are well reflected in the writings respectively of Imam Khomeini and Sayyid Mawdudi. The two differ totally on the issue of the legitimacy of power and it is impossible to reconcile the two in any way.

APPROVAL PAGE

I certify that I have supervised and read this study and in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a for the degree Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Usuluddin and Comparative Religion).

Sohirin Solihin
Supervisor
Date: 23/11/99

I certify that I have supervised and read this study and in my opinion it conforms to acceptable standards of scholarly presentation and is fully adequate, in scope and quality, as a for the degree Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Usuluddin and Comparative Religion).

Ibrahim Mohamed Zein
Examiner
Date: 23/11/99

This thesis was submitted to the Department of Usuluddin and Comparative Religion is accepted as partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Usuluddin and Comparative Religion).

Wan Sabri Wan Yusuf
Head, Department of Usuluddin and Comparative Religion
Date: 23/11/99

This thesis was submitted to the Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences, and is accepted as partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Islamic Revealed Knowledge and Heritage (Usuluddin and Comparative Religion).

Mohamed Aris Othman
Dean, Kulliyah of Islamic Revealed Knowledge and Human Sciences
Date: 23/11/99

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. Other sources are acknowledged by footnotes giving explicit references and a bibliography is appended.

Name: Faisol Nasar bin Madi

Signutre: ..... Date : 23/11/1999

الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا

اقرار بحقوق الطبع واثبات مشروعية استخدام الابحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ١٩٩٩ محفوظة لـ فيصل ناصر بن ماضي.

شرعية السلطة: دراسة مقارنة بين المودودي والخميني.

لا يجوز اعادة انتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو الكترونية أوغيرها) بما في ذلك الاستنساخ اوالتسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١. يمكن للاخرين اقتباس اية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتاباتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبَس وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢. يكون للجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسساتية وتعليمية ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣. يكون لمكتبة الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الاخرى.

٤. سيزود الباحث / الباحثة مكتبة الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا بعنوانه / عنوانها مع اعلامها عند تغير العنوان.

٥. سيتم الاتصال بالباحث أو الباحثة لغرض استحصال موافقته / موافقتها على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه / عنوانها البريدي أو الالكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يستجب الباحث أو الباحثة خلال عشرة اسابيع من تأريخ الرسالة الموجهة اليه أو اليها، ستقوم مكتبة الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الاقرار: فيصل ناصر بن ماضي.

التوقيع

٢٣/ ١١/ ١٩٩٩

التاريخ

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله ولا حول ولا قوة إلا بالله، وأشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله. والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد:

فأود أن أسجل هنا شكري وتقديري لسعادة الدكتور صاهرين صالحين الذي قبل مشكورا الإشراف على هذه الدراسة، وبذل ما بوسعه من نصح وإرشاد وتوجيه ومراجعة لفقرات الدراسة، فجزاه الله خير الجزاء. وأسجل شكري أيضا للدكتور إبراهيم محمد زين الذي استفدت من ملحوظاته القيمة ومراجعته لجميع فقرات هذه الدراسة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأخيرا، شكر الله تعالى لقسم أصول الدين ومقارنة الأديان رئيسا وأساتذة على كل مساعدة وتيسير، تلقيته أثناء دراستي في هذه الجامعة وإعدادي لهذه الدراسة.

وشكري موصول لعمادة الكلية على موافقتهم على إعداد هذه الدراسة، وشكري موصول أيضا لجميع الإخوة في هذه الجامعة الذين شجعوني وساعدوني في إعداد هذه الدراسة، والله يجزي الجميع خير الجزاء.

المحتويات

ملخص البحث ب

ملخص البحث بالإنجليزية ج

صفحة القبول د

صفحة الإقرار ه

شكر وتقدير ز

الفصل الأول: أساسيات البحث

المقدمة ١

أسباب اختيار الموضوع ٢

إشكالية البحث ٢

هدف البحث ٣

فرضية البحث ٣

الدراسات السابقة ٣

منهج البحث ٧

الفصل الثاني: حياة المودودي والخميني وأعمالهما ٨

المودودي : حياته وأعماله ٨

الخميني : حياته وأعماله ١٥

الفصل الثالث: طبيعة السلطة ٢٢

معنى الخلافة والإمامة ٢٢
معنى الخلافة أو الإمامة عند المودودي ٢٩
معنى الخلافة أو الإمامة عند الخميني ٣٨

الفصل الرابع: شروط الحاكم عند المودودي والخميني ٥٣
شروط الحاكم عند المودودي ٥٣
الإسلام ٥٤
الرجولة أو الذكورة ٥٥
العقل والبلوغ ٦٤
سكنى دار الإسلام ٦٥
شروط الحاكم عند الخميني ٦٧
النص ٦٨
العصمة ٧٢
النسب الفاطمي ٧٤
العلم بقانون الإسلام والعدالة ٧٦
ولاية الفقيه ٧٨

الفصل الخامس: شرعية السلطة ٨٦
عقد الإمامة وتداولها ٨٦
عقد السلطة وتداولها عند المودودي ٨٦
عقد السلطة وتداولها عند الخميني ٩٦
نزع السلطة وتداولها ١٠٤
نزع السلطة وتداولها عند المودودي ١٠٤
نزع السلطة وتداولها عند الخميني ١٠٤

المقارنة بينهما في شرعية السلطة ١٠٥

الخاتمة ١٠٩

المراجع والمصادر ١١٢

الفصل الأول

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونشكره، ونعبده و ونعوذ به من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين. اللهم صل وسلم على هذا النبي الكريم وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد.

لقد وضع الإسلام إطاراً عاماً للنظام السياسي من غير تفصيل ولا بيان بخلاف ما وضع للنظام الديني، فالنظام الديني مبين ومفصل في القرآن الكريم والأحاديث النبوية. وهذا لا خلاف فيه بين مذاهب أهل السنة والجماعة ومذهب الشيعة الامامية الإثنى عشرية على إعطاء هذه الصفة الجامعة. ولكن المشكلة تبدو عند تناول موضوع السلطة أو الخلافة إذا تكلمنا بلغة أهل السنة والجماعة، أو الإمامة إذا استعرنا اصطلاح الشيعة.

يعتقد أهل السنة والجماعة أن السلطة العليا في الأمة أو الخلافة أو الإمامة الكبرى من المصالح العامة، يرجع هذا الأمر إلى المؤمنين في إقامة السلطة وكيفيتها. ولكن الشيعة الإمامية الاثنى عشرية تعتقد أن السلطة أو الإمامة ليست من المصالح العامة التي تفوض إلى نظر الأمة وإنما هي ركن من أركان الإسلام لا يجوز لنبي إغفالها وتفويضها إلى الأمة، بل لابد من النص الشرعي في تعيين الإمام لهم.[1]

يريد الباحث من هذا البحث عقد مقارنة بين المودودي والخميني في شرعية السلطة، لأهما-السني والشيعي- ساهما كثيراً في الحركات السياسية في بلادهما.

---

[1] انظر: حلمي، مصطفى، نظام الخلافة بين أهل السنة والشيعة، (دار الدعوة، د. ط.، د. ت.)، ص١٧، ٢٦، و٢٧. وصبحي، أحمد محمود، نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثني عشرية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٤١١ هـ/١٩٩١م)، ص٢٦.

فالمودودي أب للحركات والثورات الإسلامية في باكستان وغيرها، وهو الذي دعا إلى الحاكمية الإلهية. حصل -رحمه الله- على جائزة الملك فيصل تقديرا لجهوده وتضحياته في خدمة الإسلام. والخميني قائد الثورة الإسلامية في إيران له نظرية مختلفة عن غيره في الحكومة الإسلامية. وقد أسس الحكومة الإسلامية في إيران على مبادئه وأفكاره.

أسباب اختيار الموضوع:

يُعَدُّ هذا الموضوع من أهم الموضوعات التي تتعلق بالنظام السياسي في الإسلام، خاصة في المجتمعات الإسلامية التي مازالت ترتبط بالإسلام ديناً في حياتها الاجتماعية والسياسية وتتخذ الشريعة مصدراً للتشريع فيها.

ودراسة هذا الموضوع ذات أهمية أخرى لتنامي تأثيرات مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية في جنوب شرق آسيا ـــ وبالخصوص في إندونيسيا وماليزيا ـــ بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران.

ومن الدوافع للبحث في هذا الموضوع ودراسته هي تجلية هذا الأمر وإيضاحه للمجتمع الإندونيسي والماليزي السني، وبيان الفرق في مفهوم شرعية السلطة عند أتباع هذين المذهبين الإسلاميين، فلكليهما وجهة نظره الخاصة.

إشكالية البحث:

يجيب هذا البحث عن الأسئلة الآتية:

أولاً : ما طبيعة السلطة عند المودودي والخميني؟

ثانياً : ما شروط الحاكم أو الإمام عند المودودي والخميني؟

ثالثاً : كيف تكون شرعية السلطة عند المودودي والخميني؟

والإجابة عن هذه الأمور الثلاثة وغيرها هي توضيح أو بيان لموضوع الرسالة إن شاء الله.

هدف البحث:

يرمي هذا البحث إلى أهداف يمكن تلخيصها في هدف مركزي واحد وهو تحقيق مفهوم شرعية السلطة بين المودودي والخميني.

فرضية البحث:

يختلف المودودي والخميني في مفهوم شرعية السلطة وقد لا يمكن التوفيق بينهما بحال من الأحوال. وهذا يعود إلى أسباب جوهرية سيحاول البحث التوضيح والبيان لها.

الدراسات السابقة:

إن الدراسات المعاصرة التي تناولت نظرية السياسة الإسلامية من مختلف وجهات نظر المذاهب الإسلامية والحركات أو الجماعات الإسلامية كثيرة ومتنوعة في الآونة الأخيرة، ومنها الدراسات التي تناولت هذه النظرية من وجهة نظر الشخصيات البارزة في هذا العصر أمثال الإمام الخميني وأبي الأعلى المودودي، إلا أن التي تعرضت لمحاولة المقارنة بين الدراسات في هذه القضية، وخاصة ما يتعلق بشرعية السلطة بين نظرية أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية، ناقصة ولا تزال بحاجة إلى مزيد من الطرح والنقاش بشيء من التعمق والتدقيق.

وقد كان الدكتور محمد عمارة في كتابه **أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية**[٢] يطرح أن الفرق الأساس بين أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية في نظرية الإمامة والخلافة هو النظر إليها من حيث أنها أصل للدين أو فرع له. ويبدي الدكتور رأيه أن الإمامة عند أهل السنة والجماعة ليست أصلا من أصول الدين، وإنما هي فرع من فروعه. وأما عند الشيعة الإمامية فإنها أصل من أصول الدين. وفي هذا الأمر يؤيد الدكتور موقف أهل السنة والجماعة ويرفض مقولة أن الإمامة -وهي التي تعني السلطة العليا في الدولة- أصل من أصول الدين وركن من أركانه؛ ذلك لأن

---

[٢] عمارة، محمد، أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية، (بيروت: الوحدة، ١٩٨٦م).

الخلافة ليست من الأمور العقائدية، ومن ثم فإن الخلاف بشأن الخلافة أو الإمامة هو خلاف في الأمور الفرعية في الدين والذي يكون معيارها الخطأ والصواب، وليس الكفر والإيمان. ويكون تعطيلها أو تعطيل بعض من قواعدها لا يصم الناس أو المجتمع بما يصمهم به تعطيل الأصول والأركان الدينية من وصمة الكفر والجاهلية. فإمارة الاستبداد والتغلب هي اغتصاب للإمامة الشرعية، وتعطيل للدولة الإسلامية، يرفضها الإسلام ويدعو إلى مقاومتها، ولكن دون أن يصم صاحبها أو الخاضعين لها أو مجتمعهم بالجاهلية والكفر، لأنها تعطيل لفرع من الفروع لا لأصل من أصول الاعتقاد وركن من أركان الدين. وهذا خلاف لمقولة الشيعة القائلة بأن الإمامة ركن من أركان الدين.

وقد صور محمد أسد في كتابه **منهاج الإسلام في الحكم**[٣] أن الحكومة في الدولة الإسلامية تأتي نتيجة رضى الشعب؛ ولذا فإن رئاسة الدولة لا بد أن تأتي عن طريق الانتخاب. وبالتالي فإن تولي السلطة عن غير طريق الانتخاب يجعل معتل السلطة غاصبا لسلطة لم يبايع عليها، ولذا تجب محاربته وعزله.

والدولة الإسلامية ولو أنها تقوم كنتيجة لإرادة الشعب خاضعة لإشرافه، فإنها تستمد سيادتها من قِبَل الله، فإذا سارت وفق الشروط الشرعية، فلها على رعاياها حق الطاعة والولاء.

و أضاف الأستاذ محمد أسد أن الشورى جزء لا يتجزأ من أسلوب الحكم، وعلى ذلك فإن مهمة سنّ القوانين في الدولة لا بدَّ أن تسند إلى مجلس شورى (تحت أي اسم كان) تنتخبه الأمة، شريطة أن يكون ما يصدر من قوانين أو تشريعات متفقا مع الإطار العام للتشريع الإسلامي الحنيف.

---

[٣] أسد، محمد، منهاج الإسلام في الحكم، تعريب منصور محمد ماضي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط٦، ١٩٨٣م).

وأما الدكتور صابر محمد دياب في كتابه **من معالم النظام السياسي في الدولة الإسلامية**[٤] فقد صرح بأن طريق ثبوت الإمامة هو الاختيار والاتفاق، وليس النص و التعيين.

وأكد أن الموجب الأول لعقد الإمامة هو الأمة، فالإمامة هي نيابة عن الأمة. ومعنى ذلك أن الأمة هي مصدر السلطات، أي أنها صاحبة الحق وحدها في اختيار الرجال الذين يلون أمرها وفي محاسبتهم على ما يقومون به من أعمال، وفي معاقبتهم إن أساءوا، وفي عزلهم إذا شاءت. ولهذا لا خلافة بالاغتصاب أو الانقلاب العسكري ولا خلافة بالوراثة، بل قامت الخلافة -السلطات السياسية في الدولة الإسلامية- بالمبايعة الحرة.

والقاعدة الأخرى في النظام الإسلامي هي الشورى. والشورى جزء من أسلوب الحكم نفسه، وسلطة التشريع أو سن القوانين ومهمتها لا يجب أن تسند إلى فرد واحد، بل جماعة من الناس العدول المشهود لهم بالاختصاص والإيمان والتقوى والقدرة على استخراج القوانين وصياغتها من كتاب الله وسنة رسوله، وأن يكون أعضاء المجلس لا على علم بنصوص القرآن والسنة فقط بل أيضا من أولى الألباب، أي ممن لهم القدرة الكافية على فهم ما تقتضيه حاجات الأمة الإسلامية والأمر الحاسم في الشورى هو الأخذ برأي الأغلبية شريطة الالتزام بشرع الله.

وطرح النائيني في كتابه **تنبيه الأمة وتنزيه الملة**[٥] رأيه عن نظام الحكم في غيبة الإمام المعصوم و هو أن أفضل وسيلة لتجنب انحراف السلطة هو إلزام الحاكم بدستور يحدد حقوق وواجبات الدولة، ثم إنشاء مجلس يضم الأذكياء والحكماء في البلاد الذين يضمرون الخير للشعب، من أجل الإشراف على تطبيق الدستور ومراقبة أعمال الدولة، وأن لا يتضمن الدستور أية مواد تتعارض والإسلام. كما يجب أن يضم المجلس

---

[٤] دياب، صابر محمد، من معالم النظام السياسي في الدولة الإسلامية،(القاهرة: مكتبة الزهراء، ط٢، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢م).

[٥] النائيني، الشيخ محمد حسين، تنبيه الأمة وتنزيه الملة، تعريب: صالح الجعفري، كتاب الموسم، العدد الخامس ١٩٩٠م.

من بين أعضائه عددا من المجتهدين الذين يراقبون مدى التزام القوانين المقننة من قبل الحاكم بشريعة بالإسلام، وأكد النائيني أن منع الحكم المطلق من خلال وضع دستور إنشاء مجلس شيعي هو فريضة دينية، على الرغم من اختفاء الإمام عن الأنظار، ورغم أن الفقه الشيعي يعتبر أي حكم في غيبة الإمام هو بمثابة اغتصاب لسلطات مما يجرح شرعيته.

وصور حميد الغار في كتابه **The Roots of Islamic Revolution** [٦] أن هناك نقاط اتفاق بين الشيعة الإمامية وأهل السنة والجماعة، كما أن هناك نقاط اختلاف بينهما. وأما نقاط الاتفاق؛ فمنها أصل العقيدة بأنه لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله وخاتم النبيين. وأما نقاط الاختلاف؛ فمنها نظرية الإمامة والخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم. فللشيعة نظرية خاصة تختلف عن نظرية أهل السنة والجماعة في شخصية الإمام أو الخليفة وصفاته وصلاحياته، وكيفية نصبه للإمامة وعزله منها. والإمام عند الشيعة شخص معصوم متبع، لا يرد قوله، وله حق في تفسير القرآن الكريم واستنباط الأحكام منه، ومرشد في جميع الأمور الدينية والأحوال الدنيوية.

والشيعة الإمامية، بحكم نظرية غيبة الإمام الثاني عشر، لا تعتبر أي حكم ولا أي حاكم، لأنه لا صلاحية لأي شخص أن يتولى الإمامة ورئاسة الدولة والمجتمع مهما بلغ من علم أو تقوى، إلا إذا ثبت أنه تولى بحكم الوكالة من الإمام المعصوم الثاني عشر الغائب. ويترتب على هذا أن الحكومات القائمة غير حكومة الإمام الصحيح فإنها باطلة وليست شرعية عند الشيعة الإمامية. وقال الغار أن هذا بخلاف ما عند أهل السنة والجماعة في نظرية الحكم والخلافة، فإن الماوردي مثلا يصرح بأن الحكومة تبقى شرعية وصحيحة ما دامت تقام فيها أحكام الشريعة الإسلامية مثل الآذان وصلاة الجمعة والجماعة، وغيرها من الشعائر الدينية.

وهذه الدراسات رغم أهميتها وتعمقها في مسائلها المطروحة إلا أنها لم تتعمّق في نظرية شرعية السلطة والمقارنة فيها بين ما عند أهل السنة والجماعة والشيعة الإمامية الاثني عشرية؛ لهذا فإن الحاجة لا تزال ماسة إلى دراسات تتناول الموضوع

---

[٦] Al Gar, Hamid, *The Roots of Islamic Revolution*, (London: Open Press, 1983).

بعمق وشمول. ويمكن ذلك بالمقارنة بين وجهة نظر أبي الأعلى المودودي كنموذج معاصر لأهل السنة والجماعة ووجهة نظر الإمام الخميني كنموذج آخر للشيعة الإمامية.

منهج البحث:

المنهج الذي سيتبعه الباحث هو المنهج الوصفي التحليلي المقارن، وذلك لأن موضوع البحث يتمحور حول مفهوم شرعية السلطة بين المودودي والخميني؛ دارسة مقارنة.

الفصل الثاني

حياة المودودي والخميني وأعمالهما

حياة المودودي وأعماله

المولد والنشأة

ولد الأستاذ أبو الأعلى المودودي في الخامس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٠٣ م، الموافق لـــ ٣ رجب عام ١٣٢١ من الهجرة، في مكان يسمى جيلي بورد بارونج آباد، في ولاية حيدر آباد، وهو في جنوب شبه القارة الهندية. والأستاذ ينتسب إلى أسرة الشيخ قطب الدين مودود جشتي العريقة. وكان هذا الشيخ مؤسسا للطريقة الصوفية 'الجشتية' في الهند. و أجداد المودودي من أفغانستان، من مدينة جشت، القريـــبة من مدينة هرات الواقعة على الحدود بين إيران وأفغانستان[٧].

نشأ المودودي في أسرة محافظة للدين والعلم. وقد انتهج أبوه نهج التصوف من ذكر وتعبد وزهد بعد أن كان عاملا في المحاماة. وقد تلقى المودودي من أبيه دراسته الأولى الأساسية. وكان أبوه يلقنه النطق السليم باللغة الأردية السليمة والصحيحة[٨]. يقول المودودي عن أبيه : ''لقد أحسن والدي تربيتي؛ فعلمني اللغة السليمة، وكان إذا

---

[٧] انظر: التراني، أليف الدين، أبو الأعلى المودودي؛ حياته ودعوته، (الكويت: دار القلم، ط١، ١٤٠٧هـــ/ ١٩٨٧م)، ص ٣٧ و١١٦. وانظر: الهامش، عبد المنعم، أبو الأعلى المودودي، (دمشق: دار ابن كثير، ط١، ١٤١٧هـــ/١٩٩٩م)، ص٨. وإدريس، أحمد، أبو الأعلى المودودي؛ صفحات من حياته وجهاده، (تونس: دار بو سلامة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٠م)، ص١٨، ١٩، و٢٢.

[٨] وكان أبوه يلقنه قصص الأنبياء، وتاريخ الإسلام والهند، ويصطحبه معه إلى مجالس أصدقائه من المثقفين وعلماء الإسلام، ثم اتجهت دراسته إلى اللغة العربية والفارسية فيما بعد، وفيهما تراث الإسلام. ولم يتجه المودودي إلى دراسة اللغة الأنجليزية إلا بعد أن أصبحت الصحافة هي الحرفة الوحيدة للمودودي والأداة الأولى لرسالته. انظر: عمارة، محمد، أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية، (بيروت: الوحدة، ١٩٨٦م)، ص٣٠ -٣٤.

سمعني أخطئ في كلمة، أو تجري على لساني كلمة سوقية، لهرني وعلمني النطق السليم"[٩].

وكان يعيش في طفولته مع أبيه في حالة عسر. وبعد أن ازدادت حالة أبيه الاقتصادية ضعفا دخل المودودي حيدر آباد واشترك مع جماعة العلماء 'دار العلوم'[١٠] إلى أن توفي أبوه في عام ١٩١٩م، وهو في السادس عشر من عمره. وبعد وفاة أبيه كان يقف وحيدا دون مساعدة من أهله وأقاربه في ميدان هذه الحياة ومشاكلها، لكن الله سبحانه وتعالى وهبه موهبة ممتازة وفريدة، واستطاع بها أن يعيش عيشة كريمة ومحترمة. وهي موهبة الكتابة بالأسلوب الممتع السهل الذي يحبه كثير من الناس، وكانت هذه الموهبة هي الأحرى سلاحه في الدعوة، وفي نشر العلوم والمعرفة.

وقد استخدم موهبة الكتابة أول مرة لكسب الرزق؛ ذلك لأن أباه أقعده مرض الشلل ولم تعد له قوة لكسب الرزق. وبعد أن توفي أبوه بدأت مرحلة جديدة في حياة المودودي الصحافية، حيث أن الصحافة عنده لم تعد مجرد حرفة لكسب الرزق، بل وفوق ذلك وسيلة لنشر أفكاره ورسالته، وأداة لنصرة الإسلام والمسلمين.

حياته وجهاده في الهند

انتقل المودودي بعد وفاة والده إلى مدينة دهلي في عام ١٩١٩م، وعمل في جريدة 'المسلم'. وكان يشغل وقت فراغه بمطالعة كثير من العلوم، منها الأدب العربي والتفسير والمنطق والفلسفة. وفي هذه المدينة واصل المودودي دراسته على يد العالم الشهير مولانا عبد السلام نيازي، وتلقى منه علوم النحو والصرف والمعقولات والبلاغة والمعاني. وتلقى الحديث النبوي من مولانا إشفاق الرحمن الكاندهلوي[١١].

---

[٩] إدريس، أبو الأعلى المودودي؛ صفحات من حياته وجهاده، ص٢٣.

[١٠] هي جماعة معروفة ومشتهرة، وكان تخرج فيها علماء الدين، ولكن المودودي لم يكد يدرس فيها سوى ستة أشهر حتى بلغه نبأ إصابة والده بالمرض. انظر: المصدر السابق، ص٢٥.

[١١] انظر: المصدر السابق، ص٢٧. والسوري، محمد يوسف، الأستاذ المودودي وشيء من حياته وأفكاره، (إستانبول: المكتبة الحقيقية، ١٩٨٦م)، ص٦. وانظر: عمارة، أبو الأعلى المودودي والصحوة الإسلامية، ص ٣٣.

وبعدها بدأ المودودي حياته الصحفية، فعمل محررا ومراسلا لكثير من الصحف الهندية، بل ورئيسا لتحرير بعض هذه الصحف. وفي مطلع اشتغاله بهذه الحياة عمل مع أخيه الأكبر في عام ١٩١٨م في جريدة 'المدينة'، ثم شارك أيضا مع أخيه في جريدة أسبوعية تسمى 'تاج' التي أسسها الشيخ تاج الدين إلى أن صار المودودي رئيس التحرير عام ١٩٢٠م. وهذه الصحيفة وهي في يد المودودي لم يمض عليها وقت طويل حتى أصبحت جريدة يومية بعد أن كانت أسبوعية، وذلك لإقبال القراء عليها من حسن تحرير المودودي، وروعة كتابته فيها. وهكذا سجلت حياة المودودي ببراعة وحسن الاشتغال في الصحف وإدارة الجرائد. وبالإضافة إلى الجرائد السابقة، اشتغل المودودي في جريدة 'جمعية علماء الهند' من عام ١٩٢٤م إلى ١٩٢٨م[١٢].

وهناك مجلة شهرية شهيرة تسمى بـ'ترجمان القرآن' التي تولاها مولانا أبو محمد مصلح الدين في حيدر آباد من عام ١٩٣٠م إلى ١٩٣١م. وأخذ المودودي منه إدارة هذه المجلة عام ١٩٣٢م، فخصصها لنشر أفكاره في الإسلام والدعوة، ونشر أفكار 'الجماعة الإسلامية' ونشاطاتها في الدعوة والتعليم[١٣].

وجدير بالذكر أن المودودي مع عمله الكثير واشتغاله الكثيف في الصحافة شارك في حركة 'الخلافة' في الهند عام ١٣٣٧ هـ/١٩١٩م، وهي حركة تدعو إلى إبقاء الخلافة الإسلامية العثمانية التي أراد العلمانيون هدمها. وقد أحدقت المخاطر بالخلافة الإسلامية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وهزيمة الدولة العثمانية مع 'المحور'. وكان لمسلمي الهند تعلق شديد برمز الخلافة، فهي الرباط الجامع للمسلمين، والسهام الموجهة إلى نحرها هي ذاتها السهام التي يحتل أصحابها شبه القارة الهندية، وانفراط عقد الولايات العثمانية يبلغ بالتحدي الاستعماري للعالم الإسلامي قمة الانتصار. وكانت في العالم الإسلامي حركات تطلب إحياء الخلافة الإسلامية.[١٤]

---

[١٢] انظر: إدريس، أبو الأعلى المودودي؛ صفحات من حياته وجهاده، ص٣٣. وانظر: عمارة، أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية، ص٣٣-٣٤.

[١٣] انظر: التراني، أبو الأعلى المودودي؛ حياته ودعوته، ص١٢٨، ١٢٩. وعمارة، أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية ، ص٣٦-٣٧.

[١٤] انظر: عمارة، أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية ، ص٣٢.

وكانت مشاركة المودودي في حركة الخلافة هي أول نزوله واشتغاله في الحياة السياسية.

وفي أثناء عمله في جريدة 'جمعية علماء المسلمين' كتب المودودي كتابه الأول سماه 'الجهاد في الإسلام'. وهذا الكتاب تلقى قبولا من جمهرة الناس، وذاع صيته في صفوف العلماء والمفكرين، وأقبلوا عليه، وتأثروا به. وقد قال العلامة محمد إقبال - مفكر باكستان وشاعرها- عن هذا الكتاب:''إنه أفضل المؤلفات عن نظرية الجهاد في الإسلام وقانونه في الحرب والسلام. وإنني أنصح كل عالم بقراءته''[١٥].

حياته وجهاده في شمال الهند (البنجاب/باكستان)

عاش الأستاذ المودودي في حيدر آباد عدة سنين، وبسط فيها دعوته إلى الإسلام، ونشر فيها أفكاره، وواصل جهاده الصحفي والفكري والسياسي. و شعر المودودي أن الدعوة الإسلامية فيها لم تسر كما ينبغي، وكما يخططه بسبب مواجهتها لنمط الحياة الصعبة المخالفة لتعاليم الإسلام الأساسية؛ حيث أن الحياة بشكل عام تقوم على الأنماط الاجتماعية الإقليمية الهندوسية. ومنه يرى المودودي أن يحول نموذج الدعوة إلى ما هو حي وسليم دينيا واجتماعيا؛ بحيث يعيش أفراد المجتمع إلى حد ما عيشة الصحابة الأوائل رضي الله عنهم في الدين والعبادة والمعاملة فيما بينهم.

ومن أجل هذا شاور المودودي أصحابه ورفاقه، وأشاروا عليه بالانتقال إلى شمال الهند في إقليم البنجاب حيث أن أغلبية السكان في هذه المنطقة هم مسلمون. فكر المودودي مليا في الانتقال، وتردد في هذا الأمر. وهذا إلى أن التقى بالشاعر المشهور محمد إقبال عام ١٩٣٧م في لاهور. وأشار محمد إقبال عليه أيضا بالانتقال إلى البنجاب من أجل تحقيق الدعوة الناجحة والسليمة للإسلام. واستقر الأمر عند المودودي وقرر الانتقال في الثامن عشر من شهر مارس عام ١٩٣٨م. فحول مركز

---

[١٥] إدريس، أبو الأعلى المودودي؛ صفحات من حياته وجهاده، ٣٥-٣٦.

دعوته إلى الشمال، وبالتحديد إلى وقف السيد شودري في بنجاب، وسمى هو وأصحابه هذا المكان بـ'دار الإسلام'.[١٦]

وجعل المودودي لهذا العمل الدعوي إدارة رسمية بمثابة الحكومة الصغيرة الممثلة للإسلام الذي اعتنقه. وجعل نفسه رئيسا لها وحمل كل مهام الرئاسة. وبدأت دعوة المودودي تشتعل في هذه المدينة، ونشرت أفكاره في الإسلام من إدارة 'دار الإسلام'. وكان في دعوته جريئا، ولا يخاف في الله لومة لائم، وقد وجه النقد إلى كل من يرى أنه يخالف تعاليم الإسلام، ومنهم أصحاب حزب 'الرابطة الإسلامية'[١٧] الذي ينتمي إليه السيد شودري صاحب الوقف الذي استقرت فيه إدارة دار الإسلام. ومنه أشار شودري إلى المودودي أن لا يتدخل في الأمور السياسية التي اشتغل بها هذا الحزب، ولكن المودودي لم يتوقف من نقد ما يرى أنه مخالف للإسلام، سواء كان في الدين أو السياسة. واشتد الخلاف بينهما، واضطر المودودي أن يترك دار الإسلام ومدينة بنجاب. وقد استقر فيها المودودي وجماعته فترة لا تتجاوز بضعة أشهر فقط. ثم انتقل إلى لاهور عام ١٩٣٩م حيث عين فيها أستاذا للعلوم الإسلامية في كلية الدراسة الإسلامية.

وفي مدينة لاهور أسس المودودي جمعية 'الجماعة الإسلامية' في عام ١٩٤١م. وقد انتخبه معاونوه وأصدقاؤه أميرا لها. وكانت الجمعية حركة إسلامية شاملة؛ فلم تقتصر على مجرد الشؤون الدينية العبادية، أو الشؤون السياسية الإسلامية، بل شملت كل جوانب حياة المسلمين في الهند.[١٨]

وبعد قيام الدولة المستقلة لباكستان عام ١٩٤٧، بدأ الصراع بين الحركات الإسلامية وحركات العلمانيين والمتفرنجين والشيوعيين، وكان بين الجماعة الإسلامية

---

[١٦] انظر: المصدر السابق، ص٤٠-٤٢. والنزالي، أبو الأعلى المودودي؛ حياته ودعوته، ص١٣١-١٣٢.

[١٧] وهو الحزب التي تسعى إليه دولة للمسلمين، والدولة عنده نحب أن تكون دولة قومية ديمقراطية، ولا تختلف كثيرا في الجوهر الفكري عن الدول الإسلامية الأخرى التي تتبنى مفاهيم الحضارة الغربية في الديمقراطية والقومية وعلاقة الدين بالدولة. وأما المودودي فكان يسعى لإنشاء دولة إسلامية تحكم بالشريعة الإسلامية.

[١٨] انظر: إدريس، أبو الأعلى المودودي صفحات من حياته وجهاده، ص٤٣-٤٦. والنزالي، أبو الأعلى المودودي؛ حياته ودعوته، ص٦٣-٦٥.

التي ترأسها المودودي وحزب الرابطة الإسلامية صراع عنيف، حيث أن الجماعة تدعو إلى إقامة النظام الإسلامي، وتطالب سيادة الشريعة الإسلامية وقوانينها، وفي الجانب الآخر كان حزب الرابطة الإسلامية يثير بعض الاعتراضات ضد هذه الدعوة، وهذه المطالبة، وكان الحزب يدعو بشكل أو بآخر إلى دستور علماني.

وقد ألح المودودي في دعوته إلى إقامة نظام إسلامي في باكستان، وحث على تطبيق الشريعة الإسلامية في الحكومة الباكستانية، وقد بث المودودي هذه الدعوة بين الناس ودعاهم لمطالبة إقامة النظام الإسلامي أمام الحكومة وجميع الشعب الباكستاني. وكانت نقاط المطالبة كالآتي[١٠]:

١- إن الحاكم في باكستان هو الله سبحانه وتعالى وحده، وأن الحكومة الباكستانية لا تعدو كونها منفذة لمرضاة هذا الحاكم الأصل، وقوانينه، وشريعته.

٢- إن الشريعة الإسلامية هي القانون الأساس لدولة باكستان.

٣- إلغاء جميع القوانين الجارية في باكستان بما أنها تعارض الشريعة الإسلامية، والمطالبة بوقف كل قانون لا يطابق الشريعة عن التنفيذ فيما بعد.

٤- إن الحكومة الباكستانية عليها أن تسيّر سلطاتها وفق الحدود التي رسمتها الشريعة الإسلامية.

وكانت هذه المطالبة هي السبب لمعاداة حزب الحاكم 'الرابطة الإسلامية' والطوائف الكثيرة من الاشتراكيين والشيوعيين والعسكريين على الأستاذ المودودي والجماعة الإسلامية. وكانت هذه المعاداة بين حزب الحاكم والجماعة الإسلامية، تستمر وتدوم أكثر من عشر سنين. وكان الحزب الحاكم بكل وسائله الإعلامية يوجه الاتهامات ضد المودودي وجماعته. وقد اعتقلته الحكومة الباكستانية أكثر من مرة، وحكمت عليه بالإعدام، ثم ألغت هذا الحكم. وكانت هناك محاولة لاغتياله من قبل أعدائه. وكان المودودي يقف موقف الدعاة الصابرين للبلاء والابتلاء.

وكانت المحاولة لاغتياله في عصر الحاكم العسكري الجنرال محمد أيوب خان، وحينما كانت باكستان تعيش دون أحزاب ولا دستور. وتبعث الحكومة بعملائها

---

[١٠] انظر: إدريس، أبو الأعلى المودودي صفحات من حياته جهاده، ص ٥١.

فيهاجمون اجتماع عموم باكستان للجماعة الإسلامية في أكتوبر عام ١٩٦٣م، وذلك بإطلاق الرصاص أثناء إلقاء المودودي خطبته أمام الجماهير، ولكنه سلم من هذه المحاولة، وسقط واحد من جماعته شهيدا.[٢٠]

وكانت شخصية المودودي فريدة وحريئة. ورغم كل هذه المؤمرات والمحاولات الاغتيالية لم يتوقف في وقت من الأوقات عن الدعوة والمطالبة إلى سيادة الشريعة الإسلامية. واستمرت دعوته في كل من عهود جنرال أيوب خان، ويحيى خان، وذو الفقار علي بوتو، وإن كانت سياسة كل هؤلاء الحكام معادية للمودودي والجماعة الإسلامية. واستمر جهاده في سبيل الدعوة الإسلامية أكثر من نصف قرن إلى أن انتقل إلى رحمة الله تعالى في الثالث والعشرين من سبتمبر ١٩٧٩م وعمره ٧٦ سنة.

نرى أن حياة المودودي في الهند وشمال الهند لها تأثير كبير في أفكاره ومواقفه. ومجتمع الهند أغلبيته غير إسلامية والسيادة فيه للقيم غير الإسلامية، فلا تبعد أن تكون المقولات الإسلامية التي كتبها المودودي متأثرة بملابسات الأحوال الاجتماعية والسياسية في الهند.

فالمودودي قد صاغ جماع فكره السياسي -ومنه ما كتبه عن الحاكمية- ما بين سنة ١٩٣٧م إلى سنة ١٩٤١م عندما كانت 'الحاكمية' في الهند للاستعمار الإنجليزي، وهو ذوطبيعة جاهلية وكافرة. وكانت تلوح في أفق الهند المستعمرة يومئذ صورة الهند المستقلة، كما تصورها 'حزب المؤتمر': أنها دولة قومية، ديمقراطية، علمانية على النمط الغربي، وفيها ستكون 'الحاكمية' للجاهلية الهندوكية الكافرة. وأمام هذه الحقيقة أعلن المودودي بأعلى صوته عن كفره بهذه الحاكمية البشرية، وركز على الجانب الإلهي للحاكمية، حتى لقد جرد الإنسان من أية سلطة.[٢١]

و يشير أحد قادة الجماعة الإسلامية إلى تغير المفهوم الإيديولوجي واختلافه في باكستان ذات الأغلبية المسلمة عنه في الهند ذات الأغلبية غير المسلمة. حيث أن

---

[٢٠] انظر: عمارة، أبو الأعلى المودودى والصحوة الإسلامية، ص٦٣.

[٢١] انظر: المصدر السابق، ص٢٢١-٢٢٢.